اسم المصدر: الجزيرة
التاريـــخ: 21-12-2008 رقم العـدد: 13233 رقم الصفحة: 15 مسلسـل: 120 رقم القصاصة: 1

غير واضحة تصوير

كُتب

إعداد: تركي إبراهيم الماضي

في عمل جاد يسجل للتاريخ

أعضاء في مجلس الشورى يسجلون تجاربهم خلال 12 عاماً مضت

الجعفري

د. صالح المالك

السديري

السباعي

الشريف

القالح

النعيم

الشبيلي

سبعة محاور رئيسية تناولت الهيكل التنظيمي للمجلس

اسم المصدر: الجزيرة

التاريخ: 21-12-2008 رقم العدد: 13233 رقم الصفحة: 15 مسلسل: 120 رقم القصاصة: 2

صدر أخيراً كتاب (مجلس الشورى- قراءة في تجربة تحديثه) شارك في تأليفه: د. زهير السباعي- د. زياد السديري- د. صالح المالك (رحمه الله)- د. عبدالرحمن الجعفري- د. عبدالرحمن الشبيلي- د. عبدالعزيز النعيم- د. فالح الفالح- الأستاذ محمد الشريف.

وقام بتحرير الكتاب د. عبدالرحمن الشبيلي.

وجاء في إهداء مؤلفي الكتاب:

- إلى شيخنا الفقيد محمد بن جبير.

- وإلى زملائنا الراحلين:

عبدالعزيز الرفاعي، محمد السالم، عبدالقادر كوشك، عبدالله الدباغ، جميل المبيمان، مانع الجهني، عبدالله المنيفي، مسلّم الشامان، ياسم آل إبراهيم، عبدالله القرعاوي، سالم القرشي، صالح المالك، يوسف السلوم، محمود طيبة، منصور عبدالغفار، رحمهم الله جميعاً.

قصة الكتاب

ويروي د. الشبيلي - محرر الكتاب - قصة تأليف هذا العمل بقوله:

أما عن قصة التفكير في إعداد هذا الكتاب، فقد بدأت جدياً على هامش الزيارات الأخوية التي كان يقوم بها الأعضاء لزميلهم الراحل د. صالح بن عبدالله المالك في أثناء مرضه، فلقد عبّر - بحماسة وإلحاح - في صفر 1429هـ (فبراير 2008م) لزائريه: د. زياد السديري ود. عبدالرحمن الجعفري، ود. فالح بن زيد الفالح، ود. عبدالرحمن الشبيلي، عن اقتراحه أن يقوم الأعضاء الذين عاشوا بدايات المجلس واستمروا معه في دورات عدّة، بتسجيل ذكرياتهم وتوثيق تجربتهم، وتدوين تقويمهم لتحديثه، وانطلاقته بعد فترة الانقطاع الطويل.

ثم زاره في يوم لاحق رئيس المجلس د. صالح بن عبدالله بن حميد، الذي رحب بالفكرة، وتفاعل معها، خاصة وأنه هو نفسه كان ممن شارك في بدايات المجلس واستمر مع دورتيه الأولى والثانية، وقد أيدها ووجد فيها ملمح وفاء واهتمام بالمجلس، وكان أول المحتفين بصدوره.

ثم عرض الزميل د. زياد السديري - الذي كان أحد هؤلاء الأوائل وأحد من يبدي اهتماماً واضحاً بتطوير عمل المجلس، وسبق له أن تبنّى محاولة تقويم مماثلة بعد انتهاء الدورة الثالثة - عرض أن يستضيف لقاءات الزملاء للتداول في تنفيذ الفكرة، فدعا إلى اجتماعين تحضيريين عقد الأول منهما مساء يوم الأحد 20-5-1429هـ (25-5-2008م) الذي صادف عشية وفاة الزميل المالك - رحمه الله -، وعُقد الثاني مساء الأحد التالي 27-5-1429هـ (1-6-2008م)، وأسفر الاجتماعان عن جملة من الأفكار، كان من بينها الآتي:

أولاً: أخذ المجتمعون باقتراح الزميل د. المالك في أن تقتصر المشاركة في هذه الفكرة على من يرغب من الزملاء الـ(12) الذين بدأوا مع المجلس في دورته الأولى، واستمروا معه في دورتيه التاليتين، خاصة وأنهم شاركوا في وضع الأسس الإجرائية التي سار عليها المجلس في دوراته التالية، وحققوا خبرة تراكمية، قد تفيد زملاءهم القادمين، وتنفع في إثراء جهود استمرار تطوير هذا المجلس العزيز.

جدير بالذكر أنّ الزميل الراحل صاحب المبادرة، قد سجّل بالصوت مشاركته في هذا العمل قبل وفاته بثلاثة أشهر، وأثبتت في موضعها في المحور السابع.

ثانياً: تهدف المبادرة إلى الإسهام في توثيق مرحلة تحديث المجلس وتسجيل التجربة الشخصية لكل منا، وتقييم أداء المجلس خلال فترة العضوية بالشفافية والصراحة والموضوعية الممكنة، مع الثقة بأنّ كلّ دورة من دورات المجلس السابقة واللاحقة، فيها من التميز والقوة، أكثر مما فيها من القصور، وذلك لوعي الأعضاء كافة وقيادة المجلس بأهمية المسؤولية الملقاة عليهم لإنجاح رسالته وتحقيق أهدافه ومقاصده السامية.

وبتعبير أكثر صراحة، إنّ الاهتمام بتوثيق تجربة الدورات الثلاث التأسيسية السابقة التي شرُفنا بعضويتها لا يقصد منه إعطاء الانطباع بأنها الأكثر ذهبية ونضجاً عن سائر الدورات التي أتت بعدها أو التي ستأتي.

ولعل تحقيق هذه القراءة التوثيقية التحليلية، تشجع أعضاء آخرين في دوراته اللاحقة على تسجيل تجاربهم بشكل إفرادي أو جماعي، وتفتح الباب لهم لإثراء هذه المحاولة مستقبلاً والإضافة عليها، وإشاعة ثقافة التقويم المستمر لأداء المجلس من قبل أعضائه وغيرهم.

ثالثاً: تدوّن المشاركات في كتاب تسجيلي، يصدر قبل نهاية العام الجاري 1429هـ كي يستفاد من أفكاره مع بدء الدورة الخامسة للمجلس (ربيع الأول 1430هـ)، وليكون في متناول أعضاء الدورات المقبلة.

رابعاً: اختيار د. عبدالرحمن الشبيلي لتحرير الكتاب، والإشراف على إخراجه وطبعه.

خامساً: يرتكز مشروع الكتاب على المحاور السبعة الآتية (وقد وضعت مفردات مقترحة وردت في مواضعها في كلّ محور):

1- المجلس بوصفه سلطة تنظيمية.

2- نظام المجلس ولوائحه.

3- عضوية المجلس.

4- أداء المجلس.

5- المجلس والمجتمع.

6- المجلس والهيئات الأخرى.

7- التجربة الشخصية لكل عضو.

ويكون دور المحرر - بالنسبة للمحاور الستة الأولى - صياغة ما يرد من المشاركين ونسبة الآراء إلى أصحابها، والإبقاء بالنسبة للمحور السابع على نصوص التجارب كما ترد، بعد مراجعة صياغتها لغوياً فقط.

وقد شكّلت لجنة متابعة من كل من د. زياد السديري، ود. فالح القالح، والأستاذ محمد الشريف، ود. عبدالرحمن الشبيلي، وقدمت المشاركات قبل نهاية شهر رجب 1429هـ (يوليو 2008م)، بما أعطى المحرر فرصة شهرين لاحقين لوضع المسودة الأولى للكتاب، ثم عقد للمشاركين لقاء يوم الأحد 12 شوال 1429هـ لمراجعة مشروع الكتاب وإجراء التعديلات والإضافات اللازمة عليه، تمهيداً لطبعه.

المحور الأول
المجلس: السلطة التنظيمية

تندرج تحت هذا العنوان نقاط عدّة، تتعلّق بوظيفة المجلس بوصفه سلطة تنظيمية، ومن المعلوم أنّ كلاً من النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى لا يستخدمان مصطلح (التشريع) لوصف سلطة المجلس، وذلك من منطلق أنّ التشريع محصور في مصدريه الأساسيين: الكتاب والسنّة.

وإذا حدث، وتطرّقت الأنظمة التي ينظر فيها مجلس الشورى إلى أمور ذات طبيعة شرعية، فإنه يحرص ألاّ يخرج فيما يُصدره، عن النصوص والأحكام المتفقة عن مصادر التشريع الإسلامي.

المحور الثاني
نظام المجلس ولوائحه

صدر نظام مجلس الشورى بأمر ملكي في 27-8-1412هـ (1-3-1992م) في ثلاثين مادة، وقد ألحق به - بعد عامين - لائحة داخلية تنظم إجراءات العمل في المجلس ولائحة أخرى تقرر حقوق الأعضاء وواجباتهم، ومنفوعتان من القواعد لتنظيم الشؤون المالية والوظيفية، ولإجراءات التحقيق والمحاكمة لأعضاء المجلس.

وأدخل أول تعديل على لوائح المجلس (برقم أ-97 في 18-3-1418هـ) متضمناً الموافقة على ما ارتآه المجلس من أن تكون إجازته موحدة (وجماعية) بحيث تتم في أثناء برجي السرطان والأسد كل عام (المعروف أن مدة إجازة المجلس التي نصت عليها المادة الرابعة من لائحة حقوق الأعضاء وواجباتهم هي خمسة وأربعون يوماً).

غير أن التعديل حمل مضموناً مهماً له مغزاه النظامي (القانوني)، وهو أنه منح الحكومة (مجلس الوزراء) صلاحية البت في الأمور المستعجلة، على أن يعرض ما تتخذه على مجلس الشورى بعد استئناف جلساته.

وخلال الخمس عشرة سنة الماضية، أدخلت على هذا النظام تعديلات قليلة أخرى تناولت أموراً شكلية وأخرى جوهرية.

المحور الثالث
عضوية المجلس

ويركز هذا المحور على مناقشة مسائل تتصل بعضوية المجلس مثل: تركيبة المجلس في دوراته الثلاث، والعدد الأمثل للأعضاء وتقييم أداء الأعضاء الذين مروا على المجلس وعطائهم وكفاياتهم، والتخصصات الممثلة في المجلس، ومرات التجديد المناسبة للأعضاء في حال استمرار تعيينهم، كما سيعرج على مسألة العضوية بين الكفاية والتأهيل وبين الوجاهة الاجتماعية.

المحور الرابع
أداء المجلس

ينظر هذا المحور (أداء المجلس) في الكفاية الإدارية والتنظيمية لعمل المجلس وإنجازاته في مجال اختصاصه، فهو يثمّن كفاءة موظفي المجلس وأمانته العامة وإداراته الفنية المساندة، وأسلوب العمل في الجلسات والهيئة العامة.

كما يبدي الرأي في الطريقة المتبعة في إحالة ما يتلقاه المجلس من معاملات (موضوعات) إلى اللجان المتخصصة..

المحور الخامس
المجلس والمجتمع

يختص هذا المحور بمناقشة العلاقة بين المجلس والمجتمع، مركزاً - على وجه الخصوص - على مجموعة من النقاط الرئيسية التي تمثل نماذج لأساسيات هذه العلاقة، ومنها على سبيل المثال ما يأتي:

- نظرة المجتمع إلى المجلس.

- المجلس والقضايا الاجتماعية الحساسة مثال: (قيادة المرأة، قضايا الزواج).

- إعلام المجلس (بياناته، مجلته، موقعه الإلكتروني، بث جلساته).

- التمثيل المناطقي والفئوي للمجلس في دوراته السابقة.

- لجنة العرائض.

- تدوير عقد المجلس في المناطق.

اسم المصدر: الجزيرة

التاريخ: 21-12-2008 رقم العدد: 13233 رقم الصفحة: 15 مسلسل: 120 رقم القصاصة: 3

المحور السادس
المجلس والهيئات الأخرى (المحلية والخارجية)

قدر المشاركون في هذه الدراسة، أن الحديث لا يكتمل عن مجلس الشورى إلا بتشخيص العلاقة بين المجلس والهيئات الأخرى مثل هيئة كبار العلماء، وهيئة البيعة، ومجلس المناطق، والمجالس واللجان العليا (ما ألفي منها مثل القوى العاملة، والإعلام، وما بقي مثل الإصلاح الإداري وسياسة التعليم ونحوها).

كما تمت مناقشة هذا المحور إلى علاقة المجلس بالاتحادات البرلمانية التي انضم إليها (مثل: الاتحاد البرلماني الدولي، الاتحاد البرلماني العربي، اتحاد مجلس الشورى والبرلمانات في الدول الإسلامية.. الخ)، مع إعطاء تقسيم لزيارات المجلس الخارجية وزيارات الوفود البرلمانية إلى المملكة، ومدى الاستفادة المتبادلة من اللجان البرلمانية مع الدول الأخرى.

المحور السابع
تجارب شخصية

يسجل هذا المحور التجربة الشخصية لكل عضو في أثناء علاقته بالمجلس، على مدى (12) عاماً ثلاث دورات. ويشمل ذلك الانطباعات والذكريات التي مروا بها، والمكاسب المعرفية والخبرات التي استفادوا منها، فضلاً عن رؤيتهم لأوجه تطوير المجلس.

ولصعوبة عرض جميع تجارب الأعضاء الذين شاركوا في تأليف الكتاب، فستجتهد في عرض مختصر لأبرز أولى التجارب الشخصية التي قدمها الكتاب كانت للدكتور زهير السباعي قال فيها: ومن أهم القضايا التي ركزت عليها أثناء عملي في المجلس كانت قضية التعليم والتدريب. كنت أردد دائماً أن ما تحتاجه بلادنا لكي ترتقي في سلم التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ثلاثة أمور: التعليم ثم التعليم ثم التعليم! وكان من رأيي وما زال أن التعليم قد بنت له الدولة رعاها الله قاعدة راسخة، حتى أصبح كل أب وأم يعرفون عن يقين أن مستقبل أبنائهم ذكوراً وإناثاً يعتمد على التعليم، وأصبحت قضية كل أسرة أن تجد لأبنائها مقاعد في مدرسة أو معهد أو كلية، ومن ثم علينا أن نستفيد من هذا التوجه الإيجابي للتعليم، وأفضل وسيلة لذلك هو أن نهيئ المدارس والكليات والجامعات لكي يكون لها استقلالها المالي والإداري الذي يساعدها على التطوير الذاتي المستمر، علينا أن نحرص على أمرين لا غنى عنهما: الالتزام بالعقيدة السمحة والحفاظ على أمن الدولة واستقرارها. فإذا ما حددنا الإطار العام لهذين الأمرين، وحددنا أهداف التعليم والتدريب، ما الذي يمنع عندئذ من إعطاء الصلاحية المالية والإدارية للمدارس والمعاهد والجامعات للنمو والحركة والارتقاء بأنفسها إلى أعلى المستويات. هذه كانت دعواي ومازالت قائمة. على الوزارات مثل الصحة والتعليم وغيرها وضع الأهداف والسياسات العامة، وإعطاء الفرصة للمؤسسات التعليمية والصحية للحركة والنمو والتطوير.

آمر آخر ناديت به، وهو تشجيع القطاع الخاص في مجالي التعليم والصحة. هناك مئات الملايين من أموالنا المستثمرة خارج بلادنا، يمكن أن تعود لتستثمر في مجالي التعليم والصحة وغيرهما من المجالات، كل ما نحتاجه هو تسهيل وتيسير الإجراءات، وفي الوقت نفسه وضع معايير تلتزم بها مؤسسات القطاع الأهلي.

من يلتزم بالمعايير ويحقق مستوى طيباً من الإدارة شجعناه وأكرمناه ومن أساء حاسبناه.

أما عن تجربة د. زياد السبيري في عضوية مجلس الشورى فيقول عنها: المجتمع ينظر إلى المجلس نظرة غير مطمئنة في أحسن تقدير، وهذه مسألة غير مستغربة على وجه العموم، وهي ربما ظاهرة تلازم كثيراً من المجالس في الدول الأخرى، فأحد استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية يشير إلى أن الراضين عن أداء الكونجرس الأمريكي في وقت هذه الكتابة لا يمثلون إلا 15٪ من أفراد الشعب الأمريكي، ومع الفارق الكبير بين دور الكونجرس الأمريكي وبين المجلس، واختلاف الأسباب والظروف المؤثرة على هذا وذاك، إلا أن تواتر هذه الظاهرة

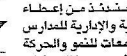

قراءات في تجربة تحديث مجلس الشورى

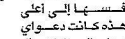

شهادات شخصية لأعضاء مجلس الشورى

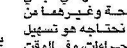

يشير إلى أنها مسألة طبيعية إلى حد بعيد، فالمجتمع عادة يتوقع الكثير من القائمين على مصالحه، كما أنه يُلقي بالالائمة عليهم في كل ما لا يرضيه، سواء استحقوا ذلك أو لم يستحقوه.

وبالنس
بة للمجلس، فقد اجتمعت مع ما تقدم أمور، أسهمت هي الأخرى في تكوين الشعور بعدم الرضا، بعضها يفعل المجلس وبعضها الآخر خارج عن إرادته، فالمجلس تكوّن في عقد التسعينيات الميلادية عندما تراجع دخل البترول وتزايد عجز موازنة الدولة، وهو ما ترتب عليه نقص في كثير من البنود المؤثرة على إقامة المشروعات وتأمين الخدمات المطلوبة للمواطنين، إضافة إلى زيادات في الرسوم وأسعار كثيرة من الخدمات، وهذه كلها مسائل لا دور للمجلس في قيامها، إلا أن المجلس أسهم في إذكاء الشعور باشتراكه بالمسؤولية عما تقدم والرضا عنه، فالمجتمع لا يطلع على كل ما يدور في المجلس، والمجلس عندما يقدم التقارير الصحفية عن جلساته، يبين موافقته على الموضوع إذا صدرت موافقته عليه، ولكنه يكتفي بالإشارة فقط إلى أن المجلس درس الموضوع إذا كان قد أبدى رأياً غير موافق، وهذا كله أسهم في تكوين الشعور العام بأن المجلس لا يبدي إلا الموافقة على كل ما يعرض عليه، وأن الأعضاء يوجه العموم لا يريدون إلا الوصول إلى الوجاهة المجتمعية وتلميع صورهم أمام المسؤولين.

والحقيقة أن الواقع ليس بهذه الصورة في كل الأحوال، بل أقول إن نظرة المجتمع المتحفظة نحو المجلس تدفع أعضاء المجلس. في

اسم المصدر: الجزيرة

التاريخ: 21-12-2008 رقم العدد: 13233 رقم الصفحة: 15 مسلسل: 120 رقم القصاصة: 4

بعض الأحيان، إلى الاندفاع بالتعبير عن الرأي الجماهيري، أياً كانت عقلانية هذا الرأي، إثباتاً لاستقلاليتهم وشجاعتهم، هذا بالإضافة لما سبقت الإشارة إليه حول جنوح المجلس للوقوف بجانب كل طلب يأتي إليه بالدعم وزيادة البنود.

وسجل د. صالح المالك (رحمه الله) تجربته شفهياً عندما كان على سرير المريض فقال: تجربتي الشخصية في المجلس انني سبحت مع التيار، وألقيت عدة محاضرات داخل المملكة وخارجها، وألفت كتاباً عن مجلس الشورى باللغتين العربية والإنجليزية، وسافرت للمشاركة في العديد من المؤتمرات البرلمانية، وسافرت برفقة رئيس المجلس السابق الشيخ محمد بن جبير والرئيس الحالي الشيخ صالح بن عبدالله بن حميد.

وحقيقة أن تجربتي الشخصية بالتفاعل مع الزملاء وبما اكتسبته كذلك من خبرة من هؤلاء الزملاء ومن الرئيسين ونوابهما كانت تجربة مفيدة لي وللمجلس.

أمضيت في المجلس ثلاث دورات وكان العدد الذي بقي لمدة (12) سنة هو (12) عضواً، إضافة إلى نائب الرئيس، وهو يعد عضواً، حكمه حكم وظيفة المساعد التي أحدثت في الدورة الرابعة.

وعُيّنت بعد إنهاء ثلاث دورات أميناً عاماً للمجلس، وبقيت فيها هذه المدة، ومنذ 3-3-1426هـ والولاية للأمين العام هي أربعة أعوام حكمياً حكم مدة أعضاء المجلس ورئيسه ونائبه ومساعده.

تجاربي كثيرة في المجلس وحقيقة تجاربنا مشتركة في المجلس وهو أنني مع كثير من الزملاء نسعد عندما تخرج قرارات من رئيس المجلس ونرى أسماءنا موجودة في تلك اللجنة المكونة لدراسة موضوع خاص، كما هي الحال فيما يتعلق بالإرهاب، وما يتعلق بالزواج من أجنبيات، وما يتعلق بمكافحة الفساد، أو بعقوبات معينة في نظام مكافحة المخدرات، أو في الغرامة أو السجن في نظام السجون، أو ما يتعلق بنظام الزكاة.

وفيما يتعلق بتبعات أحداث 11 سبتمبر شكلت لجنة مكونة من (24) عضواً، ثم قام رئيس المجلس بتشكيل لجنة منبثقة عنها تتكون من خمسة أعضاء هم: د. عبدالرحمن الشبيلي، ود. عبدالرحمن الجعفري، وأ.د. محمد الحلوة، وصالح بن سعود العلي، وصالح المالك، وانيطت بهذه اللجنة المسؤولية، وكانت مسؤولية جسيمة، لأن لها أبعاداً إقليمية ودولية ومحلية، ولابد من معالجة على الصعيد الثروي المسلكي داخلياً بشكل خاص، ولها بعد أو جانب اقتصادي وظيفي إداري أمني إعلامي اجتماعي وعمالي، كل تلك الأمور تطرقت لها اللجنة الخماسية في التقرير الذي رفع إلى المقام السامي، وأذكر انه في نهاية المرحلة أنيط بالزميل الدكتور عبدالرحمن الشبيلي أن يقوم بوضعها على شكل توصيات، ورفع التقريران إلى المقام السامي بعد أن وافق عليهما أعضاء المجلس وباركوهما بالإجماع.

بقيت أميناً عاماً للمجلس لمدة ستة ونصف تقريباً، ثم عاجلني مرض أثر عليّ، فتوقفت عطائي، لكنني أعمل تحت مظلة المجلس وتحت توجيهات رئيس المجلس ومظلة الأمانة العامة للمجلس وشعبة العلاقات البرلمانية، وأثناء السنتين الماضيتين جددنا الروح فيما يتعلق بشعبة العلاقات البرلمانية، وارتأى معالي الرئيس وكذلك المجلس أن شعبة العلاقات البرلمانية يتوجه عملها - بشكل مؤثر - إلى خارج المملكة، سواء حضر إلينا برلمانيون من داخل الوطن العربي ومن خارجه أو سافرت وفود من المجلس نفسه، فهذه وفود تذهب وتلك وفود تعود وكلها وفود تحمل رسالة واحدة وهي رسالة الحب والسلام والوئام والوفاق والألفة والمودة بين المجلس نفسه وبين البرلمانات العربية والعالمية، ومن المعروف ما للبرلمانات من تأثير إيجابي ونقل الرسائل الودية إلى حكوماتها، والتي غالباً ما تقابل بالموافقة والمبادأة والمسارعة في الاتفاق على ما وصل إليه الجانبان.

أعتقد أن من ضمنها زيارة وفد من المجلس برئاسة د. صالح العمير وعضوية د. عبدالله بخاري ومسعد العطوي وصالح المالك، سافرنا إلى الدانمارك وبريطانيا، وأعجبني في البرلمان البريطاني تلك الروح الحوارية العالية والتحمّل وتقبّل الرأي الآخر والمسيرة البرلمانية التي تعود إلى أكثر من سبعمائة سنة، فوجدت أن من المناسب أن أقوم بإصدار كتاب باللغتين العربية والإنجليزية عن البرلمان البريطاني بشقيه مجلس العموم ومجلس اللوردات، وألفت هذا الكتاب إضافة إلى الكتاب الذي ألفته وأصدرته باللغتين العربية والإنجليزية عن مجلس الشورى.

ويروي د. عبدالرحمن الجعفري تجربته الشخصية بالقول: يمكن أن أبين قسطاً من رؤيتي للمهمة التي توخيت أن أسهم بها في مجلس الشورى من خلال ما ذكرته في نهاية الدورة الثانية للمجلس حيث زرت رئيس المجلس الشيخ محمد بن جبير رحمه الله في مكتبه قبل انعقاد آخر جلسة وطلبت منه أن يأذن لي بكلمة قصيرة في نهاية الجلسة، ووعد ووفى بوعده، فكانت آخر كلمات تقال تحت قبة المجلس في ذلك اليوم، ما قلته، وهو:

(كنت أحلم بالمشاركة معكم في بناء نظم متطورة في مجالات الحياة كافة)، وحددت الأولويات التي رأيت ضرورتها وأساسيتها لبناء المجتمع الحديث:

أولها نظام تعليمي متطور، وثانيها إعادة هيكلة مؤسساتنا الحكومية، وثالثها تطوير أنظمتنا القضائية، ورابعها تطوير أنظمتنا الإعلامية، وخامسها تطوير أنظمتنا الدفاعية، وسادسها تطوير الأنظمة الصحية والبيئية، وسابعها تطوير نظام التأمينات الاجتماعية، وثامنها تطوير مراكز البحوث في جميع المجالات كافة، لأنها عيون الأمة نحو المستقبل، وتاسعها تطوير الإعلام العلمي، وعاشرها تطوير نظام ضريبي عادل، وحادي عشر تطوير نظام السوق المالية، وثاني عشر تطوير نظام الاتصالات الحديثة.

وتساءلت إن كان حلمي قد تحقق خلال السنوات الماضية؟ وأجبت بنعم، فقد حقق المجلس جزءاً مما حلمت به، ولكن مازال الطريق طويلاً ومازلنا في أوله، كلنا يدرك أن بناء الأمم لا يحدث بين يوم وليلة، ولكن التوتيرة التي نتحرك بها بطيئة نسبياً إذا قسناها بوتيرة التغيير التي يتحرك العالم بها، ولا يمكن أن نستمر في القول بأن لنا خصوصيتنا، المنافسة عالمية وما لم نحث الخطى فإننا سوف نجد أنفسنا في الصفوف الخلفية بين الأمم.

وأكدت على مسؤوليتنا أمام الله، وأمام ولي الأمر والأجيال والتاريخ، في قول الحق وتقديم المشورة المخلصة التي تحقق المصلحة العامة، دون خشية أو خوف من أن ما نقوله قد لا يروق لشخص ما، وأضفت أن على المجلس أن يدافع عما يرى فيه مصلحة الوطن، وأن يراعي في قراراته ما تبرأ به الذمة.

بعد انتهاء كلمتي في ختام الجلسة، جاءني الدكتور محمد المرزوقي رئيس الدائرة القانونية في المجلس، وقال إن الرئيس يود الحديث معك.

كانت تلك آخر جلسة في دورة المجلس الثانية، ولم يكن أحد بعد - حسب علمي - يعرف ما إذا كان سوف يجدد له لدورة ثالثة، ذهبت لمنصة الرئاسة وشد الرئيس على يدي، وقال: من قال إنك سوف تخرج من المجلس في دورته القادمة، أنت ممن جدد لهم.

لقد حققنا المزيد من التقدم للمجلس في أن يكون مجلساً

اسم المصدر: الجزيرة

التاريخ: 21-12-2008 رقم العدد: 13233 رقم الصفحة: 15 مسلسل: 120 رقم القصاصة: 5

تشريعياً، ورفع المجلس بالعديد من المقترحات للملك من أجل السير بالمجلس كي يكون مجلساً كامل الأهلية مثل غيره من المجالس التشريعية الحديثة.

ويطرح د. عبدالرحمن الشبيلي نقاطاً عدة في تجربته الشخصية نذكر منها قوله: لقد كان من بين الانطباعات السلبية السائدة في المجتمع أن المجلس دأب على إقرار كل ما تريد الحكومة تمريره، والظن، تبعاً لذلك، أن كل قرارات المجلس تصدر بالاجماع، مع أن الواقع أن الأغلبية البسيطة تكفي للموافقة على أي قرار، مما يعني أن 51٪ من الأعضاء قد يصوتون بـ (لا)، حتى أن هناك حالات عديد لم تنل فيها مشروعات مقدمة من الحكومة موافقة في المجلس، ومن آخر أمثلة ذلك رفضه لفرض الضرائب على دخول الأفراد من الأجانب، كما أن هناك حالات جاء القرار التنفيذي فيها وسطاً بين رأي مجلس الشورى ومجلس الوزراء.

ومن بين الخطوات التطويرية الجريئة التي مر بها المجلس خلال دوراته الثلاث، تلك المتصلة بعلاقته بالإعلام وحضور الجمهور والصحافة والمسؤولين لجلساته العامة، فقد بدا المجلس أعماله في دورته الأولى بداية متحفظة، وصلت إلى حد قصر الحضور فيه على الأعضاء، ثم ما لبث أن وجد في حضور الجمهور والإعلاميين فرصة لتبيان أسلوب عمله، وتعريف المجتمع بمسؤولياته، مما أقنع المسؤولين لاحقاً في أمر عرض بعض مقاطع جلساته تلفزيونياً، أو على موقعه على الإنترنت.

إن من الصعب في هذا المقام أن نوجز تجربة سنوات في وقت وحيز ضيقين، ومن هنا تم التركيز على بعض الجوانب النوعية لهذه التجربة، مع تلافي استعراض الأمور الكمية المعروفة من تطورات المجلس، وأختتم حديثي هذا بعرض موجز لما أرجو شخصياً أن يشهده المجلس من تطورات في الفترة المقبلة.

لقد وضع نظام المجلس قبل ما يزيد على ثمانية عشر عاماً، بعد فترة توقف طويلة لأعمال مجلس الشورى القديم، سحب مجلس الوزراء خلالها كثيراً من المسؤوليات التنظيمية، حتى صعب معها تحديد طبيعة توزيع السلطة التنظيمية بين المجلسين، ولذا فإن توضيحاً أكثر لهذه الناحية (الفصل بين السلطات) سيكون من أهم ما يأمله مجلس الشورى عند إعادة النظر في نظامه، التي أصبحت مسألة ضرورية بعد أن مضى خمسة عشر عاماً على التجربة وثماني عشرة سنة على صدور النظام.

أما د. عبدالعزيز النعيم فيوضح نقطة هامة في تجربته الشخصية بالقول:

من خلال متابعة الدورات اللاحقة للدورة الأولى نلاحظ النقص الحاد في عدد الأعضاء المؤهلين في علم الأنظمة، وهذا الأمر لا يستقيم مع دور مجلس الشورى التنظيمي. فالمادة (٤٢) من النظام السياسي للحكم تنص على ما يلي:

تتكون السلطات في الدولة من:

1 – السلطة القضائية.

2 – السلطة التنفيذية.

3 – السلطة التنظيمية.

وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها، وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة، والملك هو مرجع هذه السلطات.

أفرد هذا النص للسلطة التنظيمية فقرة مستقلة للدلالة على أهميتها، وكون هذه السلطات تتعاون في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام (أي النظام الأساسي) وغيره من الأنظمة، فما هي هذه الأنظمة المشار إليها في النص؟ إن أهم هذه الأنظمة هما نظام مجلس الشورى ونظام مجلس الوزراء. وحين ترجع إلى نظام مجلس الشورى نجد المادة (15) تنص في الفقرة (ب) على دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها، وفي الفقرة (ج) تفسير الأنظمة.

فاثنان الفقرتان تؤكدان دور المجلس التنظيمي، فدراسة الأنظمة وتفسيرها من أهم الأدلة التي تؤكد دور المجلس التنظيمي. لأن تفسير هذه الأنظمة ينصرف إلى الأنظمة السابقة لإنشاء المجلس واللاحقة التي تمت فيه، وحين عدلت المادة (17) من النظام زاد دور المجلس التنظيمي، وأصبحت ترفع قرارات المجلس إلى الملك رئيس مجلس الوزراء، الذي يحيله إلى مجلس الوزراء للنظر فيه، فإن اتفقت وجهات النظر أصدره الملك. وإن اختلفت وجهات النظر يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى للنظر فيما طرأ عليه من تعديلات، فيدرس أمام اللجنة المختصة ثم أمام المجلس، وقد يوافق المجلس على التعديلات وقد يتمسك برأيه السابق– وقد حدث ذلك مراراً– ثم يرفع الموضوع إلى الملك لاختيار ما يراه.

كذلك تنص المادة (18) على ما يلي: تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتعدل، بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الشورى.

فوجوب دراسة هذه الموضوعات قبل صدورها أو تعديلها في مجلس الشورى دليل قوي على دور مجلس الشورى التنظيمي. ولعل من الأمور التي تؤكد دور مجلس الشورى التنظيمي حكم المادة (23) التي تعطي لأعضاء مجلس الشورى حق اقتراح نظام جديد أو تعديل نظام نافذ.

فإذا كان أعضاء المجلس يقترحون نظاما جديدا، كما تفعل أجهزة الدولة صاحبة الشأن، بل وفوق ذلك يستطيع الأعضاء تعديل نظام نافذ، وتدم دراسة هذا الاقتراح ويرفع قرار المجلس إلى رئيس مجلس الوزراء، مثله مثل الأنظمة التي تمت دراستها في المجلس بعد إحالتها إليه من ولي الأمر، فإن ذلك يؤكد دور مجلس الشورى التنظيمي.

ويوضح د. فالح الفالح في تجربته الشخصية لعضوية مجلس الشورى في جزئية هامة عن علاقة المجلس مع المجتمع والإعلام ويقول:

بدأ المجلس بالتعامل مع الإعلام على استحياء، وكذلك على فتح أبوابه على المجتمع، والسبب – في رأيي – يعود إلى طبيعة صلاحيات المجلس، والتي من أهمها الاعتقاد بأنه يصدر توصيات وليست قرارات، وما زالت تحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء عليها وتصدر بشكل سري، ولهذا كان هناك في الدورات الثلاث الأولى تهيب من فتح المجلس للإعلام وخاصة في حياة الشيخ محمد بن جبير، لكن في الدورة الثالثة وبعد تولي الشيخ د. صالح بن حميد بدأ الاهتمام بالإعلام يزيد ودخل التلفزيون للنقل غير المباشر لجلسات المجلس، كما سمح للإعلاميين بحضور بعض الجلسات، وتبعا لهذا تشجع بعض أعضاء المجلس في الظهور الإعلامي في الصحافة والقنوات.

وفي رأيي أن ما يدور في الوقت الحاضر في وسائل الإعلام المختلفة مكتوبة ومرئية يظهر ارتفاع هامش الحرية الذي وصلت إليه تعدى ما يمكن للمواطن من سماعه مما يسمح نقله عن مداخلات الأعضاء، ولهذا أتفهم خيبة أمل البعض مما يسمعونه من طرح في الجلسات المنقولة من التلفزيون من نقاشات الأعضاء في مجلس الشورى، وهذا بحد ذاته فيه رأيي تحد جديد يواجهه المجلس ما لم تتغير صلاحياته، ومن ثم يستطيع مواجهة القضايا الكبرى في الوطن مثل: مناقشة الميزانية، مراقبة أداء الوزارات، وطرح قضايا مثل قضية الفقر، وقضايا تدني الخدمات، وقضايا التعليم وتدني الخدمات الصحية.. إلخ.

إن التحقيقات الصحفية والتلفزيونية وأعمدة الكتاب في الصحافة، أصبحت أكثر إثارة مما يطرح في مجلس الشورى أو على الأقل ما يسمح في نقله، وهو أمر مهم وجدير بالاستمرار والزيادة، ويحسب لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله أنه أدخل وشجع ثقافة الحوار ورفع هامش الحرية في التعبير في الإعلام.

أما الأستاذ محمد الشريف فقد تطرق في تجربته الشخصية إلى عضوية المجلس وقال عنها:

مع أن المادة الرابعة من نظام المجلس لم تشترط في عضو المجلس غير أن يكون سعودياً، ومن المشهود لهم بالصلاح والكفاية، والا يقل عمره عن ثلاثين سنة، إلا أنه لوحظ أن ثمة حاجة إلى معايير أخرى يحسن مراعاتها عند اختيار أعضاء المجلس، وإن لم تكن ظاهرة من خلال نصوص نظام المجلس، ومن خلال التجربة الطويلة للمجلس، والآليات التي اتبعت لاختيار أعضائه في كل دورة، فإنه سيكون من المفيد جداً للدولة لو تم العمل باستمرار على تطوير تلك الآليات، والتفكير في الانتقال به من مرحلة الاختيار إلى مرحلة الانتخاب، استجابة لدواعي كثيرة نذكر منها:

1 – أن المجلس عضو عامل في الاتحاد البرلماني الدولي، وسبق أن أصدر الاتحاد قرارات تقضي بمشاركة العنصر النسائي كعضوات في أي برلمان، في الوفود التي تمثل ذلك البرلمان، وذلك كشرط لاستمرار قبول عضويته الكاملة، وممارسة حقه في التصويت على قراراته، ومع أن المجلس قد حاول التغلب على هذه الصعوبة بإشراك العنصر النسائي في الوفود التي تمثل المجلس، كمستشارات من خارج المجلس، إلا أنه يخشى ألا يستمر قبول ذلك.

2 – أن المملكة عضو في كثير من الاتحادات والمنظمات العاملة في مجال الشفافية وحقوق الإنسان، واستمرار مجلس الشورى بالتعيين قد ينظر إليه على أنه لا يتناسب مع ما وصلت إليه المملكة من تقدم في مجالات القضاء، وحقوق الإنسان، والحريات الشخصية والحوار الفكري والثقافي، والمراقب المطلع لا يسعه إلا أن يشيد بالجو الديمقراطي الذي بدأ يظلل الحقوق، وتمارس فيه كثير من الحريات، وينظر إلى الأمر وكأنه لم يتبق إلا إتاحة الفرصة لممارسة حق الانتخاب، لكي تتكامل منظومة الإجراءات التي تتبعها المملكة في اتجاه الانفتاح، من ناحية ولكي تقطع الطريق على من يريد استغلال هذا الجانب لتوجيه الانتقاد إلى المملكة من ناحية أخرى.

على أن من المهم أن يؤخذ الأمر تدريجياً بحيث يكون الانتخاب في المرة الأولى قاصراً على نصف أعضاء المجلس، بحيث يبقى النصف الآخر بالتعيين حتى تنضج التجربة وتزداد الخبرة، ولنا في تجربة انتخاب المجالس البلدية مثل يمكن أن يحتذى ويستفاد منه في حالة مجلس الشورى، خاصة فيما يتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية، وتشكيل اللجان، وتحديد عدد مطلق كل دائرة، بما يسهل ما قد يكتنفه من صعوبات.